ولو في اثنايه ويجب تركه ما فيه ولو قليلا لانه سقط بالشبهة
كما مر قوله عن الاقرار به اي بعده وليس بعدم الاقرار به قبله
والتوبة منه ستر على نفسه وكتم للشاهد ترك الشهادة
اذا راه مصلحة قوله كان يقول من اقرب الزنا الخ خرج
ما لو هرب مثلا ويسن للحاكم وغيره ان يعرض له بالرجوع
وان لم يقل له ارجع وخرج بالاقرار البينة فلا يقبل الرجوع معها
فلو اقر بعد البينة ثم رجع فان كان قبل الحكم فلا يثبت
رجوعه وان كان بعده اعتد بما استند اليه الحكم من الحاكم
قوله وكذبت نفسه اي او ماذنيت او ما سرقت او من مر مثله
مثلا او ما ظننته زنا وسواء رجع قبل الحد او في اثنايه تسقط
كله او باقيه فلو تهموه فمات فلا قصاص للشبهة ويجب حصة
الباقي من الدية بعد الضربات قوله لا يصح الرجوع عن الاقرار
به اي لا يقبل منه كما تقدم قوله وتتقرر صحة الاقرار
اي يشترط في صحته اي العمل بمقتضاه من الحد الذي
هو احد اركانه الاربعة كما مر قوله البلوغ اي ولو بالاحتلام
الثابت باقراره به غالبا قوله فلا يصح اقرار الصبي اي ولو
بدعواه ولا يحلف ولو بعد بلوغه ان ادعاه قبل ثبوت
بلوغه والا حلف ان امكن نعم ان كان في مزاحمة لطلب
سهم الغزاة او اثبات اسمه في ديوان المرتزقة حلف ولو
اقر بالبلوغ مطلقا فقال الاذرعي الوجه طلبه استفساره
ويحتمل

ويحتمل قبوله مطلقا وهو الاوجه عند العلامة الرملي
ومن تبعه حملا على الاحتلام اما البلوغ بالسن فلا بد فيه من
بينة تخبر بسنه قوله فلا يصح المجنون اي ولو يدعوه
بعد افاقته صبي عهد له جنون وله المغمى عليه المذكور
قوله وزايل العقل الخ ان اريد به زوال التمييز شمله الكلام
لان اقراره باطل ويكون عطفه على ما قبله من عطف العام
وان اراد به السكران خرج به النايم ويكون عطفه على ما قبله
مغايرا وهذا ظاهر كلامه رجوع هذا الزايل العقل والوجه رجوعه
لما قبله ايضا فتامل قوله كالسكران اي المتعدي لانه
المراد عند الاطلاق واقراره معمول به كبينة فضمانه له وعليه
قال شيخنا وفي كلامه تشبيه الشيء بنفسه في الحكم والمحل
عليه انتهى اقول وهذا مبني على ان المراد بالسكران
من زال تمييزه بشرب متعدى به حتى يشمل الجنون والاغماء وغيرهما
فان اريد به من تعاطى ما جرت العادة به في السكر تقديرا
وما قبله من تعاطى شيئا متعمدا وحصل له جنون او اغماء
ليكون وجه الشبه غير المشبه به فتامل قوله فلا يصح اقرار
مكره اي بغير حق وخرج بالاكراه على الاقرار ما لو اكره ليصدق
فهو صحيح وان ضرب عليه وفيه نظر خصوصا مع ولاة الجور في
زمننا هذا كما قاله الاذرعي واعتمده العلامة الخطيب
ولو تعارضت بينتنا اكراه واختيار قدمت الاولى لان معها زيادة
علم الا ان شهدت بينة الاختيار انه زال الاكراه ثم اقر فيقدم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)